

أثر التعددين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان دراسة حالة ولاية نهر النيل

إيمان محمود إبراهيم عبده

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م

العدد: 09



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

أثر التعدين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان دراسة حالة ولاية نهر النيل

إيمان محمود إبراهيم عبده

كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية - جامعة وادي النيل - السودان.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على هجرة وحجم السكان ودراسة أثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على الحجم والهجرة والتركيب النوعي والعمرى للسكان ومعدلات النمو السكاني كخصائص ديموغرافية للسكان. تم استخدام الجداول التكرارية ومربع كاي واختبارات واختبار التجانس و تحليل التباين للمقارنة بين الهجرة والتوزيع السكاني خلال العامين 2008م (ما قبل التعدين الأهلي للذهب) وعام 2014م (ما بعد التعدين الأهلي للذهب). خلصت الدراسة الى عدة نتائج حيث وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي وحجم السكان بالولاية وذلك لأن هنالك زيادة في عام 2014م بمقدار 225,707 نسمة بنسبة 20% عن عام 2008م مما يدعم الفرضية الأولى، كذلك وجدت علاقة بين التعدين الأهلي للذهب والتركيب النوعي والعمرى للسكان حيث أن هنالك زيادة في السكان الذكور والإناث بنفس النسبة 20% بين العامين 2008م و 2014م مما يدعم الفرضية الثانية للدراسة. ووجدت أيضاً علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي للذهب وزيادة معدل الهجرة بالولاية وذلك لأن مستوى الدلالة الإحصائية هو 0.00 وهي أقل من 0.05% مما يعني قبول الفرض البديل مما يدعم الفرضية الثالثة للدراسة. كذلك وجدت علاقة بين التعدين الأهلي للذهب بالولاية ومعدلات النمو السكاني لأن هنالك زيادة بنسبة 20% في حجم السكان عام 2014م عنهم خلال عام 2008م مما يدعم الفرضية الرابعة للدراسة. تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تأسيس شركات تعدين تعمل على أساس علمي وإدارة خبراء تعدين وتحت إشراف الحكومه لمنع الأهالي من ممارسة التعدين العشوائي الذي ينعكس سلباً على صحتهم وربما يؤدي بهم للوفاه، كذلك ضرورة تنظيم وتنسيق عملية التعدين الأهلي للذهب بولاية نهر النيل وذلك لزيادة التنمية الإقتصادية بالبلاد لمقابلة الزيادة في حجم السكان، اضافة الى أهمية الاستفادة من طاقات الشباب لكلا الجنسين بمنطقة التعدين الأهلي للذهب وتوفير فرص عمل لهم مما ينعكس إيجاباً على منطقة التعدين ، كذلك ضرورة وضع الحلول للهجرة الوافدة والخارجة وذلك بتشجيعهم على العمل والاستثمار الداخلى خاصة في مجال التعدين.

الكلمات المفتاحية: التعدين الأهلي، الذهب، الخصائص الديموغرافية

1/ مقدمة:

صخور الغطاء الرسوبي. ويحتوي السودان أيضاً علي أهم الصخور الصناعية وهي صخور ألتلك والحجر الكلسي كما تنتشر في السودان الرواسب البازلتية التي قد تحتوي في مناطق التغيير علي البنتونايت أو البرليت أو الزيوليت (الخليفة، 2014).

التعدين التقليدي في السودان يعتبر من أهم انواع التعدين ويعود تاريخه لمملكة مروي وممالك النوبة منذ الاف السنين . تقول المصادر التاريخية ان تعدين الذهب كان احد اسباب الحملات الاستعمارية علي الوطن واطماع الانجليز والمصريين .وتاريخيا عرف تعدين الذهب منذ عهد الممالك الفرعونية (خلال القرن الثالث قبل الميلاد) وتوالت وتيرة النشاط مروراً بعهد ممالك نبتة وكوش ونشاط قبائل البجا والعرب والمهاجرين والنوبيين واستمر كذلك حتي حملة الخديوي محمد علي لجمع معدن الذهب من

يعتبر السودان من أكبر الأقطار الأفريقية مساحة تتنوع تكويناته الجيولوجية وتتداخل وتمتد جغرافيا إلى دول الجوار. هذه البنية الجيولوجية والتركيبية المتنوعة تمخضت عن إمكانات معدنية ضخمة منها المكتشف المستغل ومنها ما هو مكتشف قيد الاستغلال وما هو متوقع مما جعل السودان قبلة للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم على الرغم من الأوضاع العالمية الراهنة تأثر السودان بنطاقات بنوية إقليمية ذات أهمية، ترسب من خلالها العديد من المعادن، تحتوي هذه الاتجاهات البنيوية، علي مؤشرات لاحتمالات معدنية عديدة واعدة . هذا وتنوع الرواسب المعدنية حسب الصخور المضيفة لها فمثلا تتركز خامات المعادن الفلزية النفيسة والأساسية في صخور معقد الأساس وتتركز المعادن الصناعية في

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة لمعرفة أثر التعدين الأهلي على الخصائص الديموغرافية للسكان كالهجرة ومعدلات النمو السكاني، اضافة إلى ذلك أن الهجرة إلى مناطق التعدين الأهلي تؤدي لفقد موارد بشرية وأيدي عاملة في مجالات أخرى كالزراعة والصناعة وغيرها من المجالات مما يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي والزراعي منه والصناعي لدى الدولة.

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- 1- أعداد دراسة علمية تتعلق بمعرفة اثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على الخصائص الديموغرافية للسكان.
- 2- معرفة أثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على هجرة وحجم السكان.
- 3- دراسة أثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على التركيب النوعي والعمرى للسكان.
- 4- الوقوف على أثر ظاهرة التعدين الأهلي للذهب على معدلات النمو السكاني.

فرضيات الدراسة

تبنى هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1 - هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي للذهب وحجم السكان بالولاية.
- 2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي للذهب على التركيب النوعي والعمرى للسكان.
- 3- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي للذهب وزيادة معدل الهجرة بالولاية.
- 4 - هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدين الأهلي للذهب بالولاية على معدلات النمو السكاني.

منهجية الدراسة

يرى الباحث أن يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للبيانات حيث يقوم بوصف البيانات الحالية عن طريق الجداول التكرارية والأشكال البيانية، كما سيتبع البحث المنهج التحليلي حيث سيتم قياس العلاقة الإرتباطية بين التعدين الأهلي للذهب والخصائص الديموغرافية المتمثلة في الهجرة وحجم السكان والتركيب النوعي والعمرى ومعدلات النمو السكاني ذلك عن طريق جداول الاقتران وتحليل التباين ذو الاتجاه الواحد.

جبال بني شنقول ومناطق اخرى في صحراء العتومر وغرب جبال البحر الاحمر ودخلت الالات الحديثة لتعدين الذهب عام 1965 بواسطة شركات اجنبية ووطنية ومن اهم المناجم المعروف في ذلك الوقت منجم ام نباري بولاية نهر النيل وابو دويم وجبيت المعادن في ولاية البحر الاحمر ولكنها توقفت بسبب انخفاض اسعار الذهب.

شهدت الاعوام الماضية انتعاش لتعدين التقليدي للذهب في كل ولايات السودان حيث يوجد اكثر من 81 موقع يتم من خلاله انتاج اكثر من 90% من انتاج السودان من الذهب فيما يبلغ عدد العاملين بالتعدين التقليدي والمهن المصاحبة له حوالي 5 مليون مما يرفع عدد المتأثرين به الى 11 مليون شخص خاصة بعد الضائقة الاقتصادية علي المواطنين بعد انفصال جنوب السودان وايقاف عائدات البترول التي كانت تمثل 50% من الدخل القومي الشئ الذي اثر سلبا علي المواطن وجعله يبحث عن مصادر دخل جديد . ويقدر العاملين في التعدين الاهلي عن الذهب حاليا بحوالي مليون مواطن بثقافات متنوعة ومستويات تعليمية متفاوتة علي راسهم خريجي الجامعات مما ادي لتراجع الانتاج في بعض النشاطات الانتاجية ولكنه في نفس الوقت احدث تغير ايجابي في مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية لعدد من الاسر السودانية خاصة في القرى والارياف ولكن بالرغم من الايجابيات كانت هنالك آثار سلبية لتعدين التقليدي في النواحي الصحية والبيئية علي راسها استخدام المعدنيين التقليديين لمادة الزئبق السامة في استخلاص الذهب. (الخليفة، 2014)

مشكلة الدراسة

يرى الباحث أن نزوح السكان من كافة ولايات السودان إلى ولاية نهر النيل من أجل التعدين الأهلي عن الذهب تعتبر هجرة، ترتب عليها عدة آثار انعكست على الخصائص الديموغرافية للسكان بالولاية وكذلك تركت تأثيرا واضحا على التركيبة الثقافية والاجتماعية لسكان ولاية نهر النيل، كذلك غير التعدين الأهلي عن الذهب من معدلات النمو السكاني كما عمل على تغيير التركيب النوعي والعمرى للسكان بالولاية وتوزيع وحجم السكان بالولاية لذلك رأى الباحث أن يلقي الضوء على هذه الآثار الديموغرافية التي نتجت عن التعدين الأهلي للذهب الذي أصبح ظاهرة بالولاية في الآونة الأخيرة وتركت آثارا واضحة على سكان الولاية.

الدراسات السابقة

1- دراسة رحمة، شهيرة الهادي محمد (رسالة ماجستير) 2013 بعنوان: (التعدين التقليدي عن الذهب وأثره على الجوانب الاقتصادية والبيئية)

تكمّن أهداف هذا البحث في دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية والبيئية ومعرفة الجوانب التي أدت إلى تلوث البيئة بمنطقة الدراسة وكذلك الجوانب الاقتصادية التي ساهمت في رفع مستوى معيشة السكان ووضع حلول مناسبة تساعد على عملية التنقيب التقليدي بصوره متخصصه وعلمية ' كما تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت الجوانب التي تأثرت بعملية التنقيب التقليدي عن الذهب بصوره بدائية وعدم تدخل الجهات المختصة للحد من هذه الظاهرة وتمثل فروض هذه الدراسة أن التنقيب التقليدي عن الذهب أدى إلى رفع الاقتصاد بمنطقة الدراسة، كما أدت عملية التنقيب إلى حدوث مشكلات بيئية وصحية كبيرة لم تكن موجودة من قبل، وتستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ' كما استخدمت هذه الدراسة الاستبيان والملاحظة والمقابلة كأدوات لجمع المعلومات وكانت العينة العشوائية البسيطة أحد أدوات هذه الدراسة. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن عملية التنقيب التقليدي عن الذهب أدت إلى ارتفاع مستوى الاقتصاد بمنطقة سودري ورفع مستوى معيشة السكان ' كما توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية التنقيب التقليدي عن الذهب أدت إلى حدوث مشكلات صحية للعاملين بالمناجم كما أدت إلى حل مشكلة البطالة بالمنطقة والقري المجاورة، وتوصي هذه الدراسة بالاهتمام من قبل الجهات المسؤولة بالحد من ظاهرة التنقيب عن الذهب بالطرق التقليدية، كما توصي بتوجيه عائدات التنقيب التقليدي عن الذهب لتنمية منطقة الدراسة. وتوصي بتحديد نسبة معينه للضرائب التي تفرض على العاملين في هذا المجال. ونتمنى يكون هذا البحث مرجعاً يستفاد منه كل الذين يطلبون العلم والمعرفة في هذا

المجال.

2/ دراسة الخليفة، محمد الشيخ خضر بعنوان (الآثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان 2002-2012م

تناول البحث الآثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان في الفترة من (2002-2012) ويهدف البحث إلى معرفة آثار الذهب على بعض

المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوداني، كما يهدف إلى معرفة أثره على القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصناعة، والخدمات)، ومعرفة أثر الذهب على البطالة في السودان ومعرفة أثره على دخل الفرد وأثره على الخدمات في المناطق المكتشف فيها

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التعدين عن الذهب ساهم في توفير فرص عمل للمواطنين حيث بلغ عددهم مليون عامل في حوالي 32 مهنة مختلفة ويعتبر التعدين الرافد الرئيسي لخزينة الدولة وخاصة بعد فقدان عائدات النفط، وأن التعدين ساهم في تنمية المناطق المكتشف فيها وأن التعدين دور في تنمية القطاع الزراعي حيث أن أغلب المعدنين يستثمرون عائداتهم من التعدين في القطاع الزراعي. ومن أهم توصيات الباحث مواصلة التعدين عن الذهب وذلك بإدخال تقنيات جديدة، توجيه عائدات الذهب إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعي والصناعي)، وكذلك إجراء الأبحاث العلمية حول نتائج الاستكشافات المعدنية للأهالي والشركات الكبيرة بالإضافة إلى إجراء مسوحات لجمع بيانات تفصيلية حول آثار التعدين المختلفة.

الإطار النظري للدراسة

إن التعدين الأهلي هو مستقبل السودان في المرحلة المقبلة ومشروع الأستراتيجي الذي سوف يسهم في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الصناعة والصناعات التحويلية وتوفير الدعم لسلع الصادرات وتوفير التمويل اللازم والعملة الحرة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة. إن إنتاج وتصدير الذهب والمعادن في السودان يمثل تنوعاً حقيقياً للنشاط الاقتصادي بالبلاد ويمكن ملاحظة أنه قد بدأ ينقل خبرات وتقنيات جديدة عبر دخول شركات أجنبية في مجال التنقيب واستيراد أدوات جديدة متطورة مثل مصفاة الذهب التي تم تركيبها وتشغيلها بواسطة وزارة المعادن. أن البلاد موعودة بأن تكون إحدى الدول المنتجة للذهب وذلك لأن كمية الإنتاج أهلياً تبشر بوجود احتياطي كبير منه. ويعمل أكثر من مليون سوداني في قطاع التعدين الأهلي الذي ينتج الجزء الأكبر من الذهب ويقوم البنك المركزي السوداني بشراء الذهب من المنتجين الذين يقومون بالتنقيب عنه في أنحاء البلاد. السودان أصبح الدولة الثانية من حيث إنتاج الذهب في إفريقيا بعد دولة جنوب إفريقيا، فقد بلغ في العام الماضي 93.4 طن وتجاوز عدداً من الدول التي كانت تسبقه، فالسودان مازال بكرة وثرواته لم تستهلك مقارنة بعمر المناجم

يسود الجهل والأمية في البلاد ، وذلك ما لا يتوافق مع هذا العصر ، عصر التقنية والتكنولوجيا ، كما أن مواقع التعدين تحتضن عدداً من الممارسات غير القانونية كغسيل الأموال.(تاج الدين :نفس المرجع السابق).

مارس السودانيون منذ قديم الزمان مايعرف بالتعدين الأهلي (البحث العشوائي عن المعادن) وأمتاز معدن الذهب بالأفضلية على غيره من المعادن لقيمتة المادية وسهولة تداوله . ورغم الآثار الصحية والبيئية والأمنية والسياسية والإقتصادية الذي تركها هذا النوع من النشاط منذ قديم الزمان إلا أنه عاد وظهر بشكل كبير وبدعم من السلطات الحكومية في بعض الولايات مع علمها المسبق بأن استخراج الذهب من الصخور محكوم بقوانين ولوائح تشرف عليها هيئة الأبحاث الجيولوجية بالدولة ولا يسمح للمواطن العادي العمل فيه لأسباب عدة منها طمسه للمعالم الجيولوجية في المنطقة المعنية .

مؤخراً بحثت وزارة المعادن في تحديات الظاهرة وحلولها ومن تلك التحديات : إنتشار مواقع تعدين الذهب العشوائي بالبلاد مما يصعب مراقبتها بجانب قلة وعى المعدنين بالفرق بين منح ترخيص لمزاولة التعدين وحقوق إستغلال الأرض العرفية بالريف، حيث يتمظهر الوضع الحالي كأنها منافسة بين الشركات والمواطنين على نفس المورد فضلاً عن تأرجح نجاح المواسم الزراعية بالريف السوداني وما يتبعه من إفسار مما يدفع أعداد كبيرة من المواطنين للبحث عن مصادر دخل غير تقليدية وذات عائد سريع في الوقت الذي يحجم فيه صغار المعدنين من البحث عن ترخيص قانوني يخولهم مزاولة العمل وإخفاء الناتج/ التهرب الضريبي/ عدم تقدير أهمية الترخيص(Asmaa Saad Eldeen, 2014)

وإذا تمعنا في آثار التعدين التي تصاحب عمليات الحفر وكسر الحجارة وطحنها وغسلها بالماء والزئبق والتخلص من متبقيات التعدين بشكل بدائي، بالإضافة الي اقامة المعدنين في بيئة عالية المخاطر الصحية والملوثات البيئية، وتفتقر لأبسط الخدمات الصحية والمقومات الاجتماعية وقواعد الصحة والسلامة المهنية، قطعاً نجد ان العاملين في التعدين يخاطرون بحياتهم من اجل المال ولكنهم لا يجنون في المحصلة النهائية الا الموت.

نعم انهم يجنون الذهب ولكن يخسرون حياتهم بكل بساطة، اذا علموا بان العديد من المخاطر الصحية محدقة بحياتهم من كل جانب واهمها:

في جنوب أفريقيا الذي يتجاوز المائة عام ، حيث انتاج السودان في تصاعد ، وانتاج جنوب افريقيا في انخفاض لذلك سيكون مستقبل إنتاج الذهب في السودان مستقبل مشرق. (تاج الدين سيد أحمد: التعدين العشوائي وآثاره المدمرة، منتديات دلقو المحس)

التعدين الأهلي من الأنشطة ذات الأهمية الكبرى في السودان والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على حالة الأفراد والجماعات ، وحيث انه يساعد في تحسين أوضاع المعدنين اقتصادياً ، إلا أنه نجمت عنه آثار صحية واجتماعية وبيئية ، من تفشٍ للإمراض وانتشار للجريمة وتدهور للبيئة ، وذلك بالإستخدام غير العلمي لمادة الزئبق مادة الزئبق المستخدم في استخلاص الذهب . وتمثل المخاطر الصحية أكبر المهددات التي تواجه المعدنين ، إذ أن عمليات التعدين تتسبب في حدوث مشاكل بيئية كبيرة ، من التراب المختلط به ، وهذا من أخطر الملوثات الموجودة في التعدين الأهلي ، حيث يرتبط الزئبق مع الذهب وكذلك الفضة ومن ثم يتبخري في الهواء وينطلق الى داخل الغلاف الجوي وربما يتم استنشاقه بواسطة الرئتين نسبة لأنه سهل الإمتصاص فإنه ينتشر في جميع أجزاء الجسم ويعبر الحاجز الدموي الدماغي وحاجز المشيمة . مما يمكن أن يؤدي إلى حدوث تأثيرات عصبية فيزيائية ونفسية وتأثيرات على الوعي والإدراك . وهو من أكثر المعادن الثقيلة سمية ، لأنه يؤثر على المخ والعصب الشوكي . كما أن هناك خطر آخر يتمثل في وجود احتمال التعرض لمخاطر التأكسد وذلك في ظل زيادة المعادن الكبريتية المنتجة للأحماض لا سيما الكربونات ، هذا فضلاً عن المواد الكيميائية الأخرى الموجودة في باطن الأرض والرمال ، مثل مادة السيلكا التي تسبب الربو وتليف الرئتين وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى . علاوة على امكانية وجود عناصر كيميائية واشعاعية مسببة للسرطان ، وحيث ان العاملين في مواقع التعدين يحتاجون الى مصادر آمنة لتزويدهم بالأغذية ، وهذا ما لم يمكن توافره في تلك المواقع البعيدة والمعزولة عن سلطات رقابة الأغذية ، مما قد يضطرهم إلى تخزين الأغذية القادمة اليهم لفترات طويلة في ظروف غير صحية ، مما يجعلهم عرضة لكثير من المخاطر الصحية والأمراض المنقولة بالأغذية ، مثل الإسهالات والالتهابات المعوية والدسنتاريا والتسمم والتهاب الكبد الفيروسي . ومن المشكلات أيضاً التي تواجه هذا النشاط حدوث صراعات على مواقع التعدين بين بعض القبائل والمجموعات السكانية تدعي حيازتها على الأرض ، كما أن هناك وجه سلبى آخر لهذا النشاط بسبب تحول الأطفال من سن الدراسة إلى العمل في التنقيب وهذه ضريبة يتحمل عقابها كل من الطفل وذويه والدولة حيث

1. التعرض للمعادن الثقيلة والملوثات الكيميائية:

يعد معدن الزئبق السائل المستخدم في غسل الذهب في مرحلة التركيز الرطب (مزيج الطين) من اخطر الملوثات الموجودة في التعدين الاهلي، حيث يرتبط الزئبق مع الذهب (وكذلك مع الفضة) مكوناً ملغماً. والذي يتم تسخينه لتبخير الزئبق الذي ينطلق إلى داخل الغلاف الجوي. يتم استنشاقه عن طريق الرئتين وهو سهل الامتصاص والانتشار في جميع أجزاء الجسم، ويعبر الزئبق العنصري الحاجز الدموي الدماغي وحاجز المشيمة ويمكنه أن يحدث تأثيرات عصبية فيزيائية وعصبية نفسية وتأثيرات على الوعي والإدراك، وهو من أكثر المعادن الثقيلة سمية، المؤثرة على المخ والعصب الشوكي ويسبب الزئبق مرض يسمى ميناماتا. وخطر الزئبق عن طريق الاستنشاق بكل تأكيد كما أثبت في الأبحاث التجريبية أخطر من حالات التعرض عن طريق الجلد أو الجهاز الهضمي، (Waleed Sulaiman, 11 (2012).

ويوجد احتمال التعرض لمخاطر أكسدة المواد التي يمكنها تكوين الأحماض في بيئة يتوفر فيها الأكسجين والماء، وذلك في ظل زيادة المعادن الكبريتية المنتجة للإحماض سيما الكربونات. هذا فضلاً عن المواد الكيميائية الأخرى الموجودة في باطن الأرض والرمال مثل مادة السيلكا التي تسبب الربو وتليف الرئتين وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى علماً بأن أمراض العيون والأمراض الجلدية غير مستبعدة في مثل هذه البيئة. علاوة على إمكانية وجود عناصر كيميائية واشعاعية مسببة للسرطان.

2. مخاطر الأغذية الضارة:

بكل تأكيد يحتاج العاملون في مواقع التنقيب إلى مصادر آمنة لتزويدهم بالأغذية الذي لا يتوفر في تلك المواقع البعيدة والمعزولة عن سلطات رقابة الأغذية، وقد يضطرون لتخزين الأغذية القادمة إليهم لفترات طويلة في ظروف غير صحية، مما يجعلهم عرضة للكثير من المخاطر الصحية والأمراض المنقولة بالأغذية مثل الإسهال والزلات المعوية والدوسنتاريا والتسممات الغذائية والتهاب الكبد الفيروسي (A).... وغيرها.

3. مخاطر المياه الغير صحية:

الامداد المائي النقي أيضاً يعتبر من الخدمات الاساسية التي يصعب تأمينها في تلك المناطق النائية المتفرقة، وعليه فأن خطر الإصابة بالأمراض المنقولة

بالمياه وارد، وهي مثل التيفويد والكوليرا والتهاب الكبد الفيروسي (E) والفارديا كما ان خطر الامراض الناتجة من شح استخدام المياه ايضاً وارد، وهي مثل القوب والجرب والبهق والأمراض الجلدية الأخرى والحي الرجعة المنقولة بالقمل أو القراد وغيرها.¹⁴ (طه النعمان، تعقيب: بشريات من ذهب... بين الواقع والشعارات!، سودارس)

4. ضعف الإصحاح البيئي:

عدم وجود مساكن صحية تتوفر بها مرافق، يدفع العاملين في هذه المنطقة إلى التبرز في العراء، الأمر الذي يوفر بيئة ملائمة لتوالد الذباب والحشرات الناقلة للأمراض هذا فضلاً عن تدني الصحة الشخصية لقلة الماء اللازم للإصحاح والاستحمام

5. مخاطر أخرى:

وجود العاملين في التنقيب في مساحات واسعة مكشوفة، والتعرض لدرجات حرارة عالية صيفاً، مع العمل المجهد يؤدي للإصابة بالإجهاد الحراري، وفقدان سوائل الجسم وضربات الشمس والتهاب السحايا. كما ان قساوة الشتاء قد تعرضهم للالتهابات الرئوية ونزلات البرد والانفلونزا. ولا نستبعد توهانهم في الصحاري الشاسعة، واختناقهم داخل الحفر، أو حتى احتمال حدوث انهيار أو تهديم كلي أو جزئي لتلك الحفر التي غالباً ما يمتد عمقها في باطن الأرض وهي تطارد عروق الذهب. مع الأخذ في الاعتبار بان مثل هذه الص لا تخلو من حوادث إجرامية للسطو على ممتلكات المنقبين بالرغم من الدور الذي تقوم بها السلطات الأمنية المحلية. علماً بأن هناك حالات حقيقية من هذه الحوادث المذكورة قد حدثت على أرض الواقع. (Ismaeel Alem Ismaeel, 2013)

6. الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية:

تتعاظم كل تلك المخاطر المذكورة في ظل عدم وجود وحدات الرعاية الصحية اللازمة وخدمات الإسعاف وكوادر الطوارئ الصحية المدربة. كما ان وجود امراض مزمنة مسبقاً وسط القادمين إلى مناطق التنقيب قد يؤزم أحوالهم الصحية.

7. المخاطر البيئية:

اما بالنسبة للمخاطر البيئية، فإن تلوث التربة والهواء والماء تشكل اهم مظاهرها. وذلك اما بتغيير جغرافية التربة عن طريق الحفر أو التخلص من نفايات التعدين. حيث يتم تعرية التربة وتغيير معالمها وبالتالي تعرضها للانجراف والتصحر، او تلوث التربة بما فيها من مياه جوفية عن طريق نفايات الزئبق والذي سيقوم بتلوث هواء المنطقة ايضاً أثناء حرق الملغم، وقد ينتقل عن طريق السلسلة الغذائية عن طريق انجرافه عبر الامطار الي المياه السطحية، أو امتصاصه بواسطة المزروعات والخضروات او الاعشاب التي ترعى عليها الحيوانات، وامكانية افرازه عن طريق لحومها والبانها التي يتغذى عليها الانسان.

ومن الواضح جداً بان كل الممارسات الموجودة في مواقع التعدين تنسف تماماً كل اهداف ومقاصد قانون حماية البيئة للعام 2001 الذي يهدف الي حماية البيئة وحفظ وتوازنها الطبيعي ومكوناتها من العناصر الأساسية ونظمها الاجتماعية والثقافية تحقيقاً للسلامة والتنمية المستدامة لصالح الأجيال ، وترقية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بغرض تنميتها والمحافظة عليها ، والربط بين قضايا البيئة والتنمية. كما انه يخالف في كثير من جوانبه قانون صحة البيئة لسنة 2009.

8. التأثيرات على المناطق الاثرية :-

بين الفينة والأخرى تتعرض بعض المواقع الأثرية في الولاية الشمالية لسرقات من قبل لصوص الآثار، بعضها يتم إحباطها وأخرى تنجح بخفاء ، فكثير من سرقات الآثار تتم تحت غطاء التعدين الأهلي بشمال دنقلا ، تمثلت في رأس الملك فرعوني ، وقبل بضعة أيام أحبطت شرطة السياحة تهريب اربعة نماذج لتمائيل فرعونية مصنوعة من المعادن النادرة والجرانيت ، بينها تمثالاً ملك وملكة وإله ، يعود تاريخها للحضارة المروية الأولى تمت سرقتها من إحدى المقابر الأثرية بالولاية الشمالية وعن طريق التهريب ، تم إدخالها للخرطوم بغرض بيعها للأجانب ، ويجمع مختصون في مجال الآثار على أن قانون الآثار ضعيف وغير رادع ويحتاج لتعديل ، ويوضح الدكتور عبد الرحمن محمد المدير العام للهيئة العامة للآثار والمتاحف ، في حديثه ل (اليوم التالي) ، أن التماثيل المسروقة قبل ايام هي نماذج وليست آثاراً أصلية ، وقد نصب أفراد الشرطة كميناً لتجار الآثار وكانت عملية ناجحة ، ويؤكد عبد الرحمن بقوله : هي تقليد محكم لبعض الآثار الفرعونية

ومثل هذه النماذج مسموح بها في مصر إطار الترويج للسياحة . ويقول عبد الرحمن إن الاتجار بالنماذج الأثرية مخالف لقانون حماية الآثار ، ويعتبر جرمًا ، ولكن البروفيسور يحي فضل طاهر الأستاذ بقسم الآثار في جامعة الخرطوم ، يرى أن سرقات الآثار منذ بداية دفن الآثار مع الموتى ، ومنذ العصر الحجري ، ربما تكون موجودة وهي قديمة بقدم الإنسان ولم تتوقف السرقات ، أما في الفترة الحديثة ازدادت السرقات لأسباب كثيرة منها الكسب السهل ، ويضيف البروفيسور فضل في حديثه ل (اليوم التالي) أن كثيراً من المواطنين لم يكونوا يعلمون أن هناك تجارة آثار ، وأنها تجلب مبالغ مالية ، وقد حدثت استنارة لهذه بسبب التعدين الأهلي الذي قادمه للدخول فيها ، ويقول بروف فضل ربما تكون هناك عصابات عالمية لسرقة الآثار ، فسوقها رائج عالمياً لأنها تجلب العملات الصعبة . ويرى البروفيسور فضل طاهر أن الحد من الظاهرة يكون بالقانون الرادع لأن القانون الحالي ضعيف في بعض الحالات ، وكذلك إمكانيات الدولة ، ويضيف فضل : الآثار كثيرة ومشتتة والدولة لوحدها لا تستطيع حماية كل الآثار، لذلك لا بد من الوعي الشعبي ونشر ثقافة المحافظة على الآثار ، وهذا هو الضمان الوحيد بالنسبة بالنسبة للمدير العام للهيئة العامة للآثار والمتاحف ، إن وظيفة الهيئة الأساسية هي حماية الآثار وفق القانون مع توفير كل سبل الحماية لهذه الآثار ، مثل كاميرات المراقبة والخفراء والتنسيق مع الجهات الأمنية والشرطة ، ولكن عبد الرحمن يقول إن ضعف الإمكانيات سبب من اسباب السرقات التي تحدث في مناطق متفرقة ، إما معلومة أو غير معلومة . ويرى دكتور عبد الرحمن أن (90%) من السرقات هي سرقات للنماذج من المواقع الأثرية ، ويضيف هناك حفر جائر مرتبط بالتنقيب الأهلي عن الذهب باستخدام أجهزة الكشف عن المعادن في مناطق نائية من السودان.(طه النعمان: نفس المرجع السابق)

الدراسة التطبيقية

مجتمع الدراسة:-

ولاية نهر النيل هي إحدى ولايات شمال السودان تقع إلى الشمال من عاصمة الولاية مدينة الدامر منذ العام 1994 م. أهم المدن بعد الدامر هي مدينة عطبرة، شندي، وبربر، والعبيدية. عدد سكان الولاية يقدر حوالي 1,212,000 نسمة. مساحة الولاية حوالي 122 ألف كلم مربع. (موقع ولاية نهر النيل، الشبكة العنكبوتية، موقع مركز الإحصاء)¹³

تتكون الولاية من سبعة محليات وهي (الدامر، عطبرة، شندي، بربر، المتمة، أبو حمد، البحيرة).

جدول (1): محليات ولاية نهر النيل

المحلية	المساحة	عدد السكان
1- الدامر	المساحة 32 ألف كلم مربع	عدد السكان 284 ألف نسمة
2- عطبرة	3.8 ألف كلم مربع	131 ألف نسمة
3- شندي	14596 كيلومتر مربع	268 ألف نسمة
4- بربر	14711 كيلومتر مربع	160 ألف نسمة
5- المتمة	12 ألف كلم مربع	151 ألف نسمة
6- أبو حمد	38 ألف كلم مربع	80 ألف نسمة
7- البحيرة	112.1 ألف كم مربع	47 ألف نسمة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ولاية نهر النيل ، 2014م

الجدول أدناه يوضح التوزيع العمري والنوعي لسكان ولاية نهر النيل في عام 2008م

أولاً: الحجم والتوزيع النوعي والعمري لسكان الولاية

نريد أولاً أن نجرى مقارنة سريعة بين التوزيع النوعي والعمري لسكان الولاية خلال عامي 2008م و2014م (أ) التوزيع العمري والنوعي لسكان ولاية نهر النيل في عام 2008م.

جدول (2) : التوزيع النوعي والعمري لسكان الولاية خلال عام 2008م

	Total		
	Total	Males	Females
Total	1,120,441	571,634	548,807
00 - 04	143,270	72,917	70,353
9 - 050	134,572	68,906	65,666
41 – 10	125,654	64,679	60,975
19 – 15	115,634	59,372	56,262
20– 24	105,526	53,668	51,857

25 – 29	93,919	47,426	46,493
30 – 34	81,326	40,579	40,747
35 – 39	69,401	34,537	34,864
40 – 44	56,818	28,388	28,429
45 – 49	46,723	23,463	23,260
50 – 54	36,801	18,662	18,139
55 – 59	29,765	15,270	14,495
60 – 64	23,786	12,403	11,383
65 – 69	19,048	10,129	8,919
70 – 74	14,907	8,142	6,765
75 – 79	11,362	6,442	4,920
80+	11,930	6,651	5,279

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – الدامر، 2016م

(1) التوزيع العمري والنوعي لسكان الولاية وفق اسقاطات السكان لعام 2014م.

الجدول أدناه يوضح التوزيع العمري والنوعي لسكان ولاية نهر النيل وفق اسقاطات عام 2014م

بالنظر للجدول أعلاه نجد أن جملة سكان الولاية آنذاك 1,120,441 حيث بلغ عدد الذكور 571,634 بينما بلغ عدد الإناث 548,807 وهذا يعني أن جملة عدد الذكور أكبر من جملة عدد الإناث ونفس الحال نجده في كل لفئات العمرية عدا الفئات (30-34) و (35-40) حيث نجد بها عدد اناث أكبر من عدد الذكور.

(2) جدول (3) : التوزيع النوعي والعمري لسكان الولاية عام 2014م

	Total		
	Total	Males	Females
Total	1,346,148	686,787	659,361
00 - 04	172,131	87,606	84,525
9 - 050	161,681	82,787	78,894
41 – 10	150,966	77,708	73,259
19 – 15	138,928	71,332	67,596
20– 24	126,783	64,479	62,304
25 – 29	112,838	55,980	55,859
30 – 34	97,708	48,753	48,955
35 – 39	83,381	41,494	41,887
40 – 44	68,263	34,107	34,156
45 – 49	56,135	28,190	27,946
50 – 54	44,215	22,422	21,793

55 – 59	35,761	18,346	17,415
60 – 64	28,578	14,901	13,676
65 – 69	22,885	12,169	10,716
70 – 74	17,910	9,782	8,128
75 – 79	13,651	7,740	5,911
80+	14,333	7,991	6,342

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء /2016م

ثانياً: مقارنة بين التوزيع النوعي والعمري للسكان بين عامي 2008م و2014م:-

عند مقارنة الجدولين نلاحظ أن زيادة السكان الذكور بمقدار 115,135 نسمة بنسبة 20% عن عام 2008م أما زيادة السكان الإناث 110,554 نسمة بنسبة 20% أي زيادة في السكان الذكور والإناث بنفس النسبة 20% بين العامين 2008م و 2014م وهذا يعنى أن التعدين الأهلى أدى الى زيادة حجم وتوزيع السكان النوعى والعمري.

ثالثاً: الهجرة لكل النوعين عام 2008م:-

الجدول أدناه يوضح الهجرة لكلا النوعين بولاية نهر النيل خلال عام 2008م

بالنظر للجدول أعلاه نجد أن جملة سكان الولاية آنذاك 1,346,148 حيث بلغ عدد الذكور 686,787 بينما بلغ عدد الإناث 548,807 وهذا يعنى أن جملة عدد الذكور أكبر من جملة عدد الإناث ونفس الحال نجده في كل لفئات العمرية عدا الفئات (30-34) و (35-40) و (40 – 44) حيث نجد بها عدد اناث أكبر من عدد الذكور.

مقارنة بين الجدولين

أولاً: مقارنة بين حجم السكان بين عامي 2008م و2014م:-

في هذا التحليل نريد المقارنة بين حجم السكان بين عامي 2008 أى قبل انتشار ظاهرة التعدين الأهلى وبين عام 2014 أى بعد انتشار ظاهرة التعدين الأهلى بالولاية.

حجم سكان الولاية في عام 2008م بلغ 1,120,441 نسمة بينما في عام 2014م بلغ 1,346,146 نسمة أي زيادة بمقدار 225,707 نسمة بنسبة 20% عند عام 2008م وهذا يعنى ان حجم السكان قد زاد بعد التعدين.

جدول (4): الهجرة لكلا النوعين بولاية نهر النيل خلال عام 2008م

السكان	الهجرة الخارجة	الهجرة الداخلة	المجموع
محل الإقامة	192515	44357	236825
محل الإقامة عند التعداد	188503	40738	229241
المجموع	381015	85075	466066

المصدر: التعداد القومى للسكان والمساكن ، 2008م

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة والتعدين الأهلي بالولاية.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة والتعدين الأهلي بالولاية.

بالنظر للجدول والشكل أعلاه نجد أن الهجرة الخارجة أعلى من الهجرة الداخلة وصافي الهجرة سالب وهذا يعني أنه قبل انتشار ظاهرة التعدين الأهلي للذهب كانت هنالك أعداد كبيرة من المهاجرين لخارج الولاية بسبب البطالة وضيق فرص العمل.

باستخدام مربع كاي

جدول (5): جدول الارتباط ومربع كاي بين الهجرة الداخلة والخارجة خلال عام 2008م

x * y Crosstabulation

	الهجرة الخارجة	الهجرة الداخلة	Total
محل الإقامة	192515	44337	236852
محل الإقامة عند التعداد	188503	8885	197388
Total	381018	53222	434240

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	20238.011a	1	.000		
Continuity Correctionb	20236.689	1	.000		
Likelihood Ratio	22225.420	1	.000		
Fisher's Exact Test				.000	.000
Linear-by-Linear Association	20237.965	1	.000		
N of Valid Cases	434240				

المصدر: من إعداد الباحث ، 2016م

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05%
 مما يعني قبول الفرض البديل القائل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية
 بين الهجرة والتعدين الأهلي بالولاية."

جدول (6): الهجرة سكان ولاية نهر النيل خلال عام 2014م

السكان	الهجرة الخارجة	الهجرة الداخلة	المجموع
محل الإقامة	210816	55172	75988
محل الإقامة عند التعداد	198713	54177	252890
المجموع	409529	109349	338878

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - الدامر، 2016م

من الجدول أعلاه نجد أن الهجرة الخارجة أعلى من الهجرة الداخلة.

وعند اختبار مربع كاي

x * y Crosstabulation

	الهجرة الخارجة	الهجرة الداخلة	Total
محل الإقامة	210816	55172	75988
محل الإقامة عند التعداد	198713	54177	252890
Total	409529	109349	338878

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	18612.7	1	0		
Continuity Correction ^b	16206.2	1	0		
Likelihood Ratio	20216.5	1	0		
Fisher's Exact Test				0	0
Linear-by-Linear Association	18950.2	1	.0		
N of Valid Cases	434240				

المصدر: من إعداد الباحث ، 2016م

من المقارنة بين العامين 2008م و 2014م نلاحظ هنالك زيادة معدلات الهجرة بنسبة ما يقارب 10% بين عامي 2008م و 2014م أي أن التعدين الأهلي للذهب زاد من معدل الهجرة بالولاية.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة 0.00 وهي أقل من 0.05% مما يعني قبول الفرض البديل القائل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة والتعدين الأهلي بالولاية".

وعند إجراء اختبار التجانس واختبار T توصلت الدراسة للجدول التالي

اختبار التجانس واختبار t

Independent Samples Test

	Levenes test for equality of variances	t- test for equality of means						
		Sig.	t	df	Sig. 2-tailed	Mean error difference	99% confidence interval of the difference	
	F						Lower	Upper
Data equal variance assumed	4.46	0.053	4.26	8	0.03	2.346	-3.317	6.74
Equal variance not assumed			4.58		0.04	2.1917	-3.019	6.44

المصدر: من إعداد الباحث ، 2016م

وأيضا من الجدول اختبار التجانس نجد Sig. أكبر من 0.05 يعني التجانس بين العينتين.

تحليل التباين

اختبار متوسطات الهجرة (الداخلية والخارجية والإجمالي) للعامين 2008-2014

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$$

من الجدول أعلاه عند اختبار الفرضية

$$H_0: \mu_1 = \mu_2,$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2,$$

$\mu_1 \equiv$ متوسطات الهجرة للعام 2008م.

$\mu_2 \equiv$ متوسطات الهجرة للعام 2014م.

نجد أن قيمة Sig. أقل من 0.05 مما يعني رفض H_0 ووجود فروق معنوية

بين متوسطات الهجرة في العامين 2008م، 2014م.

جدول (7): تحليل التباين بين متوسط الهجرة الداخلية والخارجية خلال العامين 2008م و2014م

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	VAR00001
.005	7.52	13552190038.111	2	27104380076.222	Between Groups
		2680185705.556	6	16081114233.333	Within Groups
			8	43185494309.556	Total

المصدر: من إعداد الباحث ، 2016م

$$H_0: \mu_1 = \mu_2,$$

$$H_1: \mu_1 \neq \mu_2,$$

$\mu_1 \equiv$ متوسط عدد السكان حسب التوزيع للعام 2008م.

$\mu_2 \equiv$ متوسط عدد السكان حسب التوزيع للعام 2014م.

عند اختبار التجانس نجد أن Sig. أكبر من 0.05 مما يعني تجانس العينتين وقيمة Sig. لاختبار $t=0.001$ وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وجود فروق معنوية بين متوسطات العينتين.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة Sig. أقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود فروق معنوية بين متوسطات الهجرة (الداخلية والخارجية والإجمالي) للعامين 2008-2014م.

اختبار التجانس واختبار t

تم إجراء اختبار التجانس الإختبار التجانس واختبار T حصلنا على الجدول أدناه.

من الجدول أدناه عند اختبار الفرضية

جدول (8): اختبار التجانس واختبار t بين هجرتي عامي 2008 و2014م

Independent Samples Test

Levenes test for equality of variances	t- test for equality of means						
	F	Sig.	t	df	Sig. 2-tailed	Mean error difference	99% confidence interval of the difference Lower Upper
	6.46	0.071	8.17	18	0.001	3.36	-4.26 8.52
			8.77		0.002	3.41	-4.54 8.99

المصدر: من إعداد الباحث ، 2016م

النتائج

رابعاً: معدل النمو السكاني السنوي

1/ حجم السكان قد زاد بعد التعدادين وذلك لأن حجم سكان الولاية في عام 2008م بلغ 1,120,441 نسمة بينما في عام 2014م بلغ 1,346,146 نسمة أي زيادة بمقدار 225,707 نسمة بنسبة 20% عند عام 2008م وهذا يدعم الفرضية الأولى للدراسة..

النمو السكاني ديناميكي في طبيعته يتأثر خلال فترات زمنية وجيزة بأحداث المواليد والوفيات وكذلك تؤثر على هذه الهجرات الخارجية والوفيات كما أنه يستخدم لها نسبة الزيادة السكانية خلال فترة محدودة وهي عبارة عن عامل النمو السنوي

2/ التعدادين الأهلي أدى الى زيادة حجم وتوزيع السكان النوعي والعمرى وذلك لأن هنالك زيادة في حجم السكان الذكور بمقدار 115,135 نسمة بنسبة 20% عن عام 2008م أما زيادة السكان الإناث 110,554 نسمة بنسبة 20% أي زيادة في السكان الذكور والإناث بنفس النسبة 20% بين العامين 2008م و 2014م مما يدعم الفرضية الثانية للدراسة..

$$\frac{N(T) - N(O)_i}{NO}$$

$$F(O - T) = \frac{N_{2014} - N_{2008}}{N_{2008}}$$

حيث أن

$$F(O - T) = \text{عامل النمو السنوي}.$$

3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعدادين الأهلي للذهب وزيادة معدل الهجرة بالولاية وذلك لأن مستوى الدلالة الإحصائية هو 0.00 وهي أقل من 0.05% مما يعني قبول الفرض البديل القائل " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة والتعدادين الأهلي بالولاية مما يدعم الفرضية الثالثة للدراسة.

$$\frac{1,346,148 - 1,120,441}{1,120,441} = 20.144\%$$

4/ التعدادين الأهلي يؤدي الى زيادة في معدل النمو السكاني السنوي لسكان ولاية نهر النيل معدل النمو السكاني السنوي لسكان ولاية نهر النيل خلال عامي 2008م و2014م (20.144%) لأن هنالك زيادة بنسبة 20%

بلغ معدل النمو السكاني السنوي لسكان ولاية نهر النيل خلال عامي 2008م و2014م (20.144%) أي أن هنالك زيادة 20% في حجم السكان عام 2014م عنهم خلال عام 2008م وهذا يعني أن التعدادين الأهلي يؤدي الى زيادة في معدل النمو السكاني السنوي لسكان ولاية نهر النيل.

في حجم السكان عام 2014م عنهم خلال عام 2008م مما يدعم الفرضية الرابعة للدراسة..

5/ هنالك زيادة معدلات الهجرة بنسبة ما يقارب 10% بين عامي 2008م و 2014م أي أن التعدين الأهلى للذهب زاد من معدل الهجرة بالولاية.

6/ عند اجراء اختبارات نجد أن قيمة Sig. أقل من 0.05 مما يعني رفض H_0 ووجود فروق معنوية بين متوسطات الهجرة في العامين 2008م، 2014م.

7/ عند إجراء تحليل التباين نجد أن قيمة Sig. أقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود فروق معنوية بين متوسطات الهجرة (الداخلية والخارجة والإجمالي) للعامين 2008-2014

8/ من الجدول اختبار التجانس وجد أن Sig. أكبر من 0.05 مما يعني التجانس بين العينتين أي بين الهجره بين عامى 2008م و 2014م.

التوصيات

1/ تأسيس شركات تعدين تعمل على أساس علمي وإدارة خبراء تعدين وتحت إشراف الدولة لمنع الأهالي من ممارسة التعدين العشوائى الذى ينعكس سلباً على صحتهم وربما يؤدى بهم للوفاه.

2/ ضرورة تنظيم وتنسيق عملية التعدين الأهلى للذهب بولاية نهر النيل وذلك لزيادة التنمية الإقتصادية بالبلاد لمقابلة الزيادة في حجم السكان.

3/ ضرورة تطبيق التعدين الأهلى للذهب على أساس علمى وصحى وذلك لتلافى الأضرار الناجمة عن استخدام المواد الضارة على صحة المعدنين.

4/ أهمية الاستفادة من طاقات الشباب لكلا الجنسين بمنطقة التعدين الأهلى للذهب وتوفير فرص عمل لهم مما ينعكس إيجاباً على منطقة التعدين .

5/ ضرورة وضع الحلول للهجرة سواء وافدة أو خارجة بالولاية وذلك بتشجيعهم على العمل والإستثمار الداخلى خاصة في مجال التعدين على الأنشطة الاقتصادية.

6/ جذب الكفاءات من المهندسين الأكفاء في مجال التعدين للعمل في شركات التعدين بالولاية.

7/ معالجة الظواهر السالبة التي تنتج من عملية التعدين الأهلى الاجتماعية والثقافية.

8/ إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية للكشف عن الآثار السالبة الناتجة من ممارسة التعدين الأهلى العشوائى للذهب.

الخاتمة

شهدت الولاية منذ بضع سنوات نزوح اعداد كبيرة من مختلف ولايات السودان للتنقيب العشوائى عن الذهب والذي يطلق عليه تجاوزاً بالتعدين الأهلى والذي له من المساوئ والآثار الجانبية التي تفوق فائده ويجابياته مما يتطلب تكاتف الجهود الاتحادية والولائية والمحلية لتنظيمه وضبطه حفاظاً على الصحة والبيئة والموارد وعدم إهدارها وحفظ حقوق الأجيال القادمة مما يتطلب البحث عن توازن بين الفوائد والأضرار الناجمة عنه , وهذا الأمر إلى تضافر الجهود لتطوير هذا القطاع , خاصة لأن الولاية الشمالية تخزن بداخلها أطناناً من الذهب , لذلك سعى الباحث الى القاء الضوء على الآثار الديموغرافية الناتجة عن التعدين الأهلى للذهب بعمل دراسة علمية إخصائية تمكن ذوى الإختصاص من تفادى الآثار السلبية الناتجة عن التعدين الأهلى للذهب لتجنى الدولة أكبرعائد من هذا المنتج الإقتصادى الهام

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أحمد إسماعيل، 1997م أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة الثامنة، كلية الآداب جامعة القاهرة، 1997
الخليفة، محمد الشيخ خضر، الآثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان 2002-2012م 3/
تاج الدين سيد أحمد، التعدين العشوائى وآثاره المدمرة، متدييات دلقو المحس

<http://www.dalgodas.com/dalgo/showthread.php?t=8386>

Waleed Sulaiman, Gold the Machine of Mining Industry in Australia, 2012.

ثالثاً: الشبكة العنكبوتية

الخليفة، علوية. 2014. السودان التقليدي بين إيجابيات مكافحة الفقر وسلبات التلوث، سوارس

الموسوعة الحرة <http://www.sudaress.com/alnilin/109040>

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%B3%D9%83%D8%A

طه النعمان، تعقيب: بشرى من ذهب... بين الواقع والشعارات!، سوارس
<http://www.sudaress.com/akhirlahza/1352>

موقع ولاية نهر النيل، الشبكة العنكبوتية، موقع مركز الإحصاء.

رحمة شهيرة الهادي: 2013م. التعدين التقليدي عن الذهب وأثره على الجوانب الاقتصادية والبيئية

عبد الحليم البشير الفاروق، جامعة أم القرى، 2012م، محمود محمد هندي وخاف سلمان، مفاهيم لطرق التحليل الإحصائي، 2006م.

محمد صبيح أبو صالح وعدنان عوض، 2008م الأردن، مقدمة في الإحصاء..

محمود محمد هندي وخاف سليمان، 2006م مفاهيم لطرق التحليل الإحصائي، جامعة الملك سعود، مكتبة الراشد،

مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015. دراسة حول الهجرة أنواعها- أسبابها- أهدافها،

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

Asmaa Saad Eldeen, Mining in Africa , 2014.

Ismaeel Alem Ismaeel , The Study of Hydrolic System in Local Gold Mining, 2013.